The Role of Community Development Authority in Rehabilitating Re-offenders in the Emirate of Dubai through Post-Care Programs: A Field Study

Ayesha Abdullatif Al Banna
u19103196@sharjah.ac.ae
Mohamed Sayed Bayomy
mbayoumy@sharjah.ac.ae
University of Sharjah - College of Arts, Humanities and Social Sciences / Sharjah – UAE

DOI: https://doi.org/10.31973/aj.v1i148.4241

Abstract:

The study aimed to identify the nature of the after-care programs provided by the Community Development Authority in the Emirate of Dubai and their impact on ex-offenders from their perspective. The study adopted a descriptive methodology using a case study guide and employed the interview tool. The researcher used a non-probability sample as it was deemed most suitable for the study's topic. The sample consisted of 16 ex-offenders from Dubai Central Prison. The study reached several key findings, including: the majority of the study cases were drug-related offenses; most of the participants were married with children, and their monthly family income ranged from average to limited, with many experiencing unemployment. The post-care programs do not cover all areas and are insufficient for the interviewed cases. They lack comprehensive post-care programs, and most of the staff members are unqualified and not updated to cope with the changing variables in society. Peer influence and a lack of a sense of responsibility are among the main obstacles preventing compliance with post-care programs. Additionally, the programs do not provide employment opportunities. The researcher suggests the establishment of a committee to reassess the post-care programs and the staff working on them, as well as the addition of economic support programs. The involvement of ex-offenders in the development and implementation of these programs is also recommended.

Keywords: Rehabilitation, aftercare, crime.

***The authors has signed the consent form and ethical approval**

دور هيئة تنمية المجتمع في إعادة تأهيل العائدين للجريمة في إمارة دبي من خلال برامج الرعاية اللاحقة: دراسة ميدانية

الباحثة عائشة عبداللطيف البنا
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
الشارقة – الإمارات

د. محمد سيد بيومي
جامعة الشارقة– كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
الشارقة – الإمارات

(مُلَخَّصُ البَحث)

هدفت الدراسة إلى التعرف على طبيعة برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها هيئة تنمية المجتمع في إمارة دبي وأثرها على العائدين للجريمة من وجهة نظرهم، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال دليل دراسة الحالة، باستعمال أداة المقابلة، فقد عمدت الباحثة إلى استخدام العينة الغير احتمالية باعتبارها الأنسب لموضوع الدراسة. إذ تم ١٦ حالة من العائدين للجريمة في السجن المركزي في إمارة دبي. وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة أبرزها: أن الغالبية من حالات الدراسة كانت قضاياهم المخدرات؛ وهم في غالبيتهم متزوجين ولديهم أطفال ويتراوح مستوى دخل أسرهم الشهري بين متوسط ومحدود ويعانون من البطالة. أن برامج الرعاية اللاحقة لا تشمل جميع المجالات وغير كافية بالنسبة للحالات التي تمت مقابلتها حيث أنها تفتقر إلى تقديم برامج الرعاية اللاحقة، ومعظم العاملين عليها غير مؤهلين ولا يتم تحديثها بما يتناسب مع المتغيرات التي تطرأ على المجتمع. ويشكل رفقاء السوء وانخفاض الشعور بالمسؤولية أحد أهم العوائق التي تحول من دون التزام الحالات ببرامج الرعاية اللاحقة فضلا عن أنها لاتوفر لهم فرص عمل وتقترح الباحثة إنشاء لجنة لإعادة تقييم برامج الرعاية اللاحقة والعاملين عليها، وإضافة برامج دعن اقتصادي، وإشراك المفرج عنهم في وصناعة البرامج وتنفيذها.

الكلمات المفتاحية: التأهيل، الرعاية اللاحقة، الجريمة.

*** وقع المؤلفون على نموذج الموافقة والموافقة الأخلاقية الخاصة بالمساهمة البشرية في البحث**

مقدمة الدراسة

تعد برامج الرعاية اللاحقة أحد عمليات إصلاح المجرمين وإعادة تأهيلهم، وهي تشكل المحطة الأخيرة ضمن سلسلة عمليات متصلة بداية من القبض على المجرم حتى الإفراج عنها، اذ أنها ترتكز على تقديم البرامج المختلفة التي يحتاجها المفرج عنه بعد الإفراج استكمالا للبرامج المقدمة داخل السجن ومساعدة المفرج عنه على تخطي أزمة الإفراج والعودة للمجتمع وممارسة حياته بشكل طبيعي (عمر، ٢٠١٤، ص٢٢٧). وتبرز أهمية الرعاية اللاحقة في أنها تؤدي في مضمونها ثلاث وظائف مختلفة ضمن أهداف عدة ، فهي علاجية من ناحية أنها تقدم البرامج التي تعالج أسباب الجريمة عند المفرج عنه مثل الإدمان أو الأمراض النفسية وتعالج أيضا المشاكل الاجتماعية مثل الفقر وما ينتج عنه من آفات وغيرها، وهي وقائية بمعنى أنها مصممة لتقي المفرج عنه من العود للجريمة من خلال إعادة إدماجه في المجتمع وتقليل فرص وعوامل العود للجريمة إضافة إلى وقاية الأفراد المحيطين بالمفرج عنه من الوقوع في عالم الجريمة، كما أنها تنموية بحيث أنه يأتي ضمن أهدافها الأساسية إعادة تأهيل المفرج عنه وتزويده بالمهارات والخبرات اللازمة للحصول على وظيفة إضافة إلى الاستفادة من مهاراته وتنميتها بما يجعله فرد منتج في المجتمع (الحمايدة، ٢٠١٦، ص٤). كما أن الهدف النهائي لبرامج الرعاية اللاحقة هو الإرتقاء بالمستوى المعيشي للمفرج عنه من خلال تقديم خدمات رعاية مختلفة ضمن مجالات عدة مثل؛ المجال الصحي الموجه في المقام الأول للمدمنين وذوي الإعاقة، والمجال النفسي والاجتماعي والإقتصادي. وتطول أبعاد برامج الرعاية اللاحقة لتشمل أسرة المفرج عنه والمجتمع المحيط به إن لزم الأمر (توفيق، ١٩٩٨، ص٢٦٩).

ويتضح بوادر اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالرعاية اللاحقة بعد قيام الاتحاد في سعيها الدائب لإرساء القواعد والقوانين بما يحقق الأمن والاستقرار في الدولة،اذ أنها سعت منذ نشأتها إلى مواكبة التطورات والمستجدات على جميع الأصعده والانضمام والتصديق على المعاهدات الدولية والإقليمية وحضور شتى المؤتمرات التي من شأنها أن ترقى بمستوى خدماتها من مثل توقيعها على اتفاقية حقوق الإنسان عام ١٩٧٤، واتفاقية حقوق الطفل عام ١٩٩٧ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ٢٠٠٤ وغيرها من الاتفاقيات (الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات، ٢٠٢٣). وتجلت جهود دولة الإمارات في مجال الرعاية اللاحقة عام ٢٠٠١ بمبادرة من المؤسس الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حين أصدر أمر بمرسوم أميري بالإفراج عن ٦٠٠٠ سجين خلال شهر رمضان مستغلا هذا الشهر من السنة المرتبط بشكل أساسي بأجواء روحانية تساهم في تفعيل مفهوم التوبة وعدم معاودة الإجرام فضلا عن أمره بإعادة المفرج عنهم لوظائفهم

السابقة (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠١، ص ٧). إذ كان الهدف من المبادرة الإصلاح الإجتماعي وتنمية المجتمع. ومن ذلك الحين تم وضع المفرج عنهم على رأس قوائم المنح والمساعدات المالية التي تقدمها الدولة مثل صندوق الزواج، وصندوق الضمان الاجتماعي وغيرها. إضافة إلى شتى الجمعيات الخيرية التي بدأت بإضافة فئة المفرج عنهم ضمن الفئات المعوزة. وعلى إثر هذه المبادرة كان معهد التنمية الإدارية في أبوظبي أول من يبادر لتأهيل المفرج عنهم. وفي عام ٢٠٠٢ تم إنشاء المركز الوطني للتأهيل في أبوظبي كأول مركز متخصص في الرعاية اللاحقة في الدولة تلاه مستشفى الأمل للصحة النفسية ومركز إرادة وغيرها من المؤسسات المختصة في الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم.

وفي إمارة دبي تتولى هيئة تنمية المجتمع برامج الرعاية اللاحقة وإعادة تأهيل المفرج عنهم نفسيا واجتماعيا. إذ أسست الهيئة مركز عونك للتأهيل عام ٢٠١٣ والمتخصص في إعادة تأهيل المفرج عنهم اجتماعيا ونفسيا ووقايتهم من العود للجريمة ولاسيما المدمنين (الموقع الرسمي لهيئة تنمية المجتمع، ٢٠٢٣)،فضلا عن وجود مستشفى الأمل للصحة النفسية ومركز إرادة لعلاج وتأهيل المدمنين لدعم تلك البرامج وتقديم الخدمات الطبية. وهناك الإدارة المالية التابع لهيئة تنمية المجتمع والمسؤولة عن التمكين المالي للمفرج عنهم سواء بتقديم المساعدات المادية أو توفير فرص عمل للمفرج عنهم. والجدير بالذكر أنه في سنة ٢٠١٨ تم تأسيس جمعية الإمارات للرعاية اللاحقة على يد مجموعة من العاملين في مجال الشرطة والسجون ممن لديهم خبره في هذا المجال، إذ تعد الجمعية الأولى من نوعها في مجال الرعاية اللاحقة في الإمارات. وترتكز جهودها على الشراكات مع أكبر قدر من المؤسسات الحكومية والخاصة التي من شأنها أن تقدم خدمات للمفرج عنهم في جميع المجالات (ع.ع، أمين سر جمعية الإمارات للرعاية اللاحقة، اتصال شخصي، ٢٣ سبتمبر، ٢٠٢٢).

إشكالية الدراسة وتساؤلاتها

تعد هيئة تنمية المجتمع الجهة الأولى المسؤولة عن تقديم برامج وخدمات التأهيل والرعاية اللاحقة في إمارة دبي فضلا عن كونها مسؤولة أيضا عن البرامج المقدمة داخل السجن، وترتكز البرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسة على أربع مجالات رئيسة وهي: المجال الطبي الموجه ولاسيما للمدمنين من خلال توفير مراكز طبية متخصصة مثل مركز إرادة ومستشفى الأمل، والمجال النفسي والموجه للمفرج عنهم والذي تقدمه مستشفى الأمل ومركز عونك، والمجال الاجتماعي وهو موجه نحو المفرج عنه وأسرته من خلال تقديم الاستشارات الأسرية والدعم الإجتماعي عبر مركز عونك وإدارة رعاية السجناء وأسرهم، وأخيرا المجال الإقتصادي وهو موجه للمفرج عنه وأسرته من خلال توفير فرص عمل ودعم

مادي عيني إضافة إلى برامج التدريب المعني، كما تقدم المؤسسة برامج الإرشاد الديني (هـ.س، مدير قسم رعاية السجناء وأسرهم بهيئة تنمية المجتمع، اتصال شخصي،١٢ فبراير، ٢٠٢٣).

وعلى الصعيد الاجتماعي يواجه المفرج عنه والعائد للجريمة خاصة صعوبات وتحديات عند خروجه من السجن منها الوصم الاجتماعي والمتمثل في النبذ ورفض توظيفه أو مصاهرته، وقد يواجه صعوبة في العودة لممارسة الحياة والتفاعل مع المجتمع المحيط سواء على صعيد الأسرة أو العمل (بومدفع، ٢٠٢١، ص٢٤٧) وغيرها من العوامل التي قد تؤدي إلى انتكاسة المفرج عنه واللجوء إلى عالم الجريمة وإتخاذه ملاذا معبرا فيه عن غضبه ورفضه لردود فعل المجتمع تجاهه والمفضي إلى زيادة نسب العود واكتظاظ المؤسسات العقابية بالمجرمين. حيث بلغت نسبة النزلاء في السجن المركزي لإمارة دبي ١٥٠% عام ٢٠٢٢ ويشكل نسبة العائدين منهم للجريمة ككل ١٤% بينما تصل نسبة العود لجرائم المخدرات تحديدا ٨٥% (ر.ع، خبير عود، إدارة السجن المركزي بدبي، اتصال شخصي، ١٥ نوفمبر، ٢٠٢٢). وجاءت هذه الدراسة في محاولة للوقوف على برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها هيئة تنمية المجتمع على المستوى الإجتماعي ومدى فاعليتها، فيما تكمن تساؤلات الدراسة في:

١. ما طبيعة برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها هيئة تنمية المجتمع بعد الإفراج؟
   - ما الخدمات والبرامج التي تقدمها هيئة تنمية المجتمع بعد الإفراج؟
   - هل الخدمات الاجتماعية المقدمة كافية وتلبي حاجات العائد للجريمة؟
٢. ما دور برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها هيئة تنمية المجتمع في إعادة تأهيل العائدين للجريمة؟
   - هل ساهمت تلك البرامج في دمج العائد للجريمة في المجتمع؟
   - هل ساهمت برامج الرعاية اللاحقة في تأهيل العائد للجريمة على المستوى الشخصي؟
   - هل ساهمت برامج الرعاية اللاحقة في تحسين ظروفهم المعيشية وأوضاعهم الإقتصادية؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية للكشف عن تطبيقات هيئة تنمية المجتمع لبرامج الرعاية اللاحقة على المستوى الاجتماعي في إمارة دبي، ومدى قدرتها على تأهيل العائدين للجريمة ودمجهم في المجتمع. من خلال التعرف على مخرجات تلك البرامج على عينة من العائدين للجريمة. والتعرف على مدى قدرة برامج الرعاية اللاحقة على التصدي للجريمة في المجتمع وتأهيل

المفرج عنهم اجتماعيا. ومدى ملائمة برامج الرعاية اللاحقة لاحتياجات العائدين للجريمة ومتطلباتهم.

أهمية الدراسة

يتضح لنا بوادر اهتمام دولة الإمارات بالرعاية اللاحقة عام ٢٠٠١ والتي انبثقت من توجهات الشيخ زايد رحمه الله في تكثيف جهود التنمية على الطاقات البشرية وبناء الإنسان (مركز زايد للتنسيق والمتابعة، ٢٠٠١). وبدأت الجهود المتنامي في هذا المجال إلا أن التركيز كان على فئة الأحداث والمدمنين بشكل خاص. وفي الخمس سنوات الأخيرة بدأ التنبه إلى أهمية تنويع برامج الرعاية اللاحقة لتشمل برامج مختلفة تتناسب ومتطلبات المفرج عنهم. وعلى إثر ذلك ظهرت جمعية الإمارات للرعاية اللاحقة في دبي وجمعية حياة للرعاية اللاحقة في أبوظبي في بادرة تشكل بداية نقلة نوعية في تاريخ الرعاية اللاحقة ومنظورها في الدولة. وتبرز أهمية الدراسة الحالية في تسليط الضوء على فئة العائدين للجريمة باعتبارهم أكثر فئة تعبر عن احتياجات المفرج عنهم. وكما يذكر لومبروزو فإن العائد للجريمة هو القاعدة وليس الاستثناء. وتتجلى أهمية الدراسة الراهنة من خلال التعرف على برامج الرعاية اللاحقة وأثرها على فئة العائدين للجريمة اجتماعيا؛ والذي يبين لنا مدى قدرة برامج الرعاية اللاحقة على إدماج المفرج عنه في أسرته والمجتمع المحيط ومدى تلبيتها لإحتياجاتهم الاجتماعية.

فيما تأتي الأهمية المعرفية للدراسة الحالية في إثراء علم الاجتماع لاسيما علم الجريمة بدراسة موضوع العود للجريمة وربطه ببرامج الرعاية اللاحقة، وتوظيف النظريات المفسرة له على أرض الواقع ولاسيما نظرية الوصم الاجتماعي واختبار مدى صحتها وملائمتها للواقع.

التعريف بمصطلحات الدراسة

أولا: مفهوم الرعاية اللاحقة

الرعاية اللاحقة من وجهة نظر علماء الإجرام: تقديم المساعدة للمفرج عنه من المؤسسات الإصلاحية والعقابية ويكون ذلك العون إما لتكملة البرامج التأهيلية التي لم تكتمل داخل المؤسسة العقابية، أو لدعم البرنامج التأهيلي الذي تم داخل المؤسسة خشية أن تفسده الظروف الاجتماعية التي تؤدي إلى ما يعرف بأزمة الافراج (منصور، ١٩٩١، ص٢١٧).

الرعاية اللاحقة من وجهة نظر علماء الاجتماع: على أنها أحد عمليات التنشئة الإجتماعية والتي تتضمن عدة مجالات واجتماعية واقتصادية وحضارية تهدف إلى إعادة تأهيل المفرج عنه مهنيا واجتماعيا واقتصاديا ليتمكن معاودة ممارسة الحياة بشكل طبيعي وتجاوز الظروف الإجتماعية السابقة التي أدت إلى الجريمة (محمد، ٢٠١٤، ص١٢) .

الرعاية اللاحقة من وجهة نظر علماء القانون الجنائي: الرعاية الموجهة إلى من تم الحكم عليه الذي أنهى مدة العقوبة المتمثلة في الحبس بهدف مساعدته على العيش بأسلوب شريف ضمن المجتمع (توفيق، ١٩٩٨، ص ٢٦٣)

وقد عرفتها المنظمة العربية للدفاع الاجتماعي بأنها: عملية متتابعة تهدف إلى تقويم المفرج عنهم في البيئة المحيطة من خلال تهيئتهم للعودة إلى المجتمع الخارجي وتوفير احتياجاتهم من المساعدات الإقتصادية والاجتماعية والنفسية والترفيهية الكافة ضمن بيئتهم الطبيعية. (جباري، ٢٠١٦، ص٦٤)

التعريف الإجرائي لبرامج الرعاية اللاحقة: هي مجمل البرامج والمساعدات المتنوعة ضمن مجالات مختلفة (المجال الاجتماعي، الاقتصادي، الطبي وغيرها...) التي تقدمها جهات مختصة حكومية ومجتمعية لفئة المفرج عنهم وأسرهم، تهدف إلى علاج المفرج عنه ووقايته من العود للجريمة وإعادة إدماجه في المجتمع.

ثانياً: مفهوم التأهيل

التأهيل من وجهة نظر علماء الخدمة الاجتماعية: هو مساعدة الإنسان على تنمية قدراته بهدف إحداث تغيير في شخصيته، وهو المفهوم الشائع لدى الباحثين. ويعرف قائد حركة الدفاع الاجتماعي مارك أنسل التأهيل على أنها عملية إصلاحية تهدف إلى إعادة التوافق الإجتماعي (عقيل، ٢٠١٢، ص١٥٧).

التعريف الإجرائي للتأهيل: هي عملية إصلاحية تهدف إلى مساعدة الفرد على تقويم سلوكه وتهذيبه وتنمية مهاراته واستغلالها مساعدته على الاندماج في بيئته الطبيعية من خلال تقديم برامج متخصصة.

ثالثاً: مفهوم العود للجريمة

العود للجريمة من وجهة نظر علم الاجتماع: هو تكرار خروج الفرد عن القواعد والمعايير والأعراف الاجتماعية السائدة في المجتمع، سواء كانت تلك القواعد رسمية بموجب القانون أو غير رسمية بموجب العقد الإجتماعي والأعراف. العود للجريمة من وجهة نظر القانون: هو حالة الشخص الذي يرتكب جريمة أو أكثر بعد الحكم عليه نهائيا من أجل جريمة سابقة (بن ناهية، ٢٠١٩، ص٩).

التعريف الإجرائي للعود للجريمة: هو تكرر دخول الفرد المؤسسات العقابية والإصلاحية لارتكابه أفعال يعاقب عليها القانون ومن شأنها الإضرار.

الإطار النظري

نظرية الوصم الإجتماعي

يرى بيكر أن المجتمع يصنف الأفعال، ويوصف الفرد بحسب فعله؛ فإذا قام الفرد بفعل إجرامي فإنه يوصم به، ويكمن التساؤل الرئيسي للنظرية في ما الأساس الذي يستند عليه المجتمع في تصنيف الأفعال وتجريمها ؟ وبأي حق ؟! .

يولي رواد هذه النظرية إهتمام بالغ برد الفعل عوضا عن الفعل ذاته، و يؤكدون على أن الجريمة ظاهرة نسبية و ردة فعل المجتمع هي المحدد الأول لتجريم الأفعال وليس الفعل ذاته، فخروج الفرد عن القوانين المتعارف عليها في جماعة ما يؤدي إلى وصمه بالانحراف بينما لا يتم وصم فرد آخر بالإنحراف على الرغم من خروجه عن القواعد الإجتماعية وذلك بسبب مكانته الإجتماعية. وتسمى هذه العمليه بعملية صنع المجرم، فقد يقوم الفرد بفعل يصادف أنه خارج عن قوانين الجماعة ومن ثم يقوم بالإنحراف على الرغم من عدم قصده لذلك، إلا أن رفض الجماعة له وتصنيفه ضمن فئة المنحرفين يجعله ينظر لذاته على أنه منحرف ويسلك منحى المنحرفين في كثير من الأحيان.

و يرى ويلكنز أن الوصم الإجتماعي يمكن أن يأخذ شكلين، فيكون سلبي عندما يتشرب الموصوم الدور المنحرف ويتمرسه كأن يقال فلان سارق، وقد يكون إيجابي من خلال رفض الفرد للدور والسعي للتخلص من الوصمة، كأن يظهر الفرد التزامه بالقواعد العامة من خلال الامتثال والابتعاد عن السلوك الموصوم به وعدم تكراره.

وقد يستغل البعض الوصم الإجتماعي لجذب الإنتباه وكتعبير عن رفض القواعد والمعايير السائدة، فيعلن سلوكه الإنحرافي ويقاوم الوصم والنقد الإجتماعي من خلال التركيز على عوامل أخرى كأن يطلق النكات أو أن يأخذ الوصم كذريعة لفشله، أو أن يبرز مهارات أخرى مقبولة إجتماعيا، وقد ينتمي الموصوم لجماعات إنحرافية بحثا عن القبول الإجتماعي (الوريكات، ٢٠٠٤، ص١٩١).

نظرية الوصم الإجتماعي وظاهرة العود للجريمة: تفسر نظرية الوصم الإجتماعي ظاهرة العود للجريمة من خلال ما يسمى بعملية صنع المجرم فيتم وصم الفرد بألقاب مثل سارق أو قاتل أو منحرف، خاصة إذا كان الفرد مفرج عنه من المؤسسات الإصلاحية والعقابية. و بما أن عملية الوصم ترتبط برفض وعدم تقبل الفرد والنظر له بدونية فإن ذلك قد يتجسد في عدم قبول رفقة الفرد الموصوم وعدم مصاهرته وعدم توظيفه الأمر الذي يصيب الموصوم بالإحباط ويجعله يتبنى صورة الإنحراف بالتالي يعاود الفعل الإجرامي ويلجأ لعالم الإجرام بحثا عن القبول وهروبا من المجتمع.

الدراسات السابقة

كما تجدر الإشارة إلى أن الكثير من الدراسات العربية تناولت موضوع الرعاية اللاحقة من زوايا عدة وفي مختلف المجالات، فعلى صعيد البرامج التأهيلية ومعاملة السجين قام (الربشي، ٢٠٠٩) بدراسة هدفت إلى التعرف على العوامل المؤدية للعود للجريمة بعرض أسئلة عدة عن طبيعة العلاقات داخل المؤسسة وأسلوب معاملة النزيل، واعتمد الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة العمدية باستعمال أداة الاستبيان ل ١٧٠ سجين عائد، واعتمد الباحث على نظرية التفكك الاجتماعي والنظريات البيولوجية ونظرية المخالطة واللامعيارية، وكشفت الدراسة أن أغلب النزلاء يشكون من عدم المساواة في المعاملة، كما أن الأغلبية قد تعلموا طرق جديدة في الإجرام من خلال التواصل والاحتكاك بالمجرمين في السجن، ويوصي الباحث بالاهتمام بالبرامج التعليمية والترفيهية والعمل والتوظيف ورفع الروح المعنوية للعاملين في المؤسسة وضرورة إنشاء برامج الرعاية اللاحقة تعنى بها جهات متخصصة لتستكمل البرامج المقدمة داخل السجن.

وجاءت تساؤلات دراسة (بوسكرة، ٢٠٢٠) بعنوان "برامج إعادة الإدماج ودورها في الحد من ظاهرة العود للجريمة" في محاولة لتقييم البرامج، ما هو دور برامج إعادة الإدماج المطبقة في الحد من العودة للجريمة أثناء التطبيق وبعده. حيث تفترض الدراسة أنه يتوقف ظاهرة العودة للجريمة على مدى فاعلية البرامج المطبقة في المؤسسات الإصلاحية. وذلك من خلال تكييف المفرج عنهم وإعادة تأهيلهم. ويضيف بالنسبة للتعريف القانوني التعريف الاجتماعي وهو تكرار الخروج عن القواعد الاجتماعية التي يقوم عليها المجتمع، ويغطي هذا التعريف المجرمين الذين لم يسبق لهم الوقوع في يد الشرطة. واعتمدت الدراسة في الإطار النظري على نظرية التفكك الاجتماعي والاتجاه الاجتماعي نظرية لومبروزو في التكوين البيولوجي للمجرم ونظرية تصارع الثقافات ونظرية التقليد، ونظرية الوصم، ونظرية البناء الاجتماعي لدوركهايم. وقد قسم الباحث أنواع العود للإجرام وأسبابه. وتوصل إلى أن برامج دمج المحبوسين تتمثل في الترفيه والتعليم والوعظ والمساعدة الاجتماعية. كما انتهج الباحث منهج دراسة الحالة ل ١٠ مجرمين مفرج عنهم من خلال عينة كرة الثلج واستعمال أسلوب التحليل الكمي والكيفي. وكانت أدوات الدراسة الملاحظة و المقابلة المقننة وتوصلت الدراسة إلى ضعف مساهمة مؤسسات المجتمع المدني بالاهتمام بفئة العائدين، وأن أغلب المبحوثين استفادوا من برامج إعادة التأهيل المقدمة في السجن وأن أغلبهم كانت تهمتهم الأخيرة المتاجرة بالمخدرات ويؤكد الباحث على ضرورة تفعيل برنامج العقوبات البديلة والرعاية اللاحقة وفتح المؤسسات العقابية على المجتمع والإعلام، واستغلال الأيدي العاملة من المحبوسين لضمان الحياة الكريمة لذويهم.

ولقد أوضح (أحمد، ٢٠٢٠) في دراسته "تشغيل المحبوسين المفرج عنهم كآلية لإعادة إدماجهم اجتماعيا" مدى تأثير العمل باعتباره مؤثرا إصلاحيا على ضمان مستقبل المفرج عنه وعدم عودته للجريمة، وفي إطار ذلك تساءل الباحث حول ما هي أسس تشغيل المفرج عنهم وماهي الحقوق والالتزامات الناجمة عن ذلك، وتجدر الإشارة إلى أن الباحث استخدم المنهج التحليلي في دراسته، ومن التوصيات التي أدرجها الباحث بشأن الاهتمام العام بالرعاية اللاحقة تكثيف جهود الجهات الحكومية في مجال الرعاية اللاحقة على جميع مستوياتها، واستحداث القوانين التي تدعم البرامج اللاحقة فضلا عن القوانين العامة التي تنص على حق المواطن في الحصول على عمل شريف. ويؤكد على أهمية الشراكة بين المؤسسات في مجال تشغيل المفرج عنهم، مع عدم التمييز بين العاملين على أي صعيد كان. ويؤكد على ضرورة استفادة واستحقاق المفرج عنهم من المعونات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي توفرها الدولة للمعوزين بشكل عام، ولعل أبرز التوصيات التي جاءت في الدراسة هي وضع سياسة وطنية لتشغيل المفرج عنهم، والعمل على احترام المبادئ العامة في حرية الترشح والعمل دون تهميش أو استقصاء فئة من دون أخرى في المجتمع.

وفي ذات السياق أجرت الباحثة (غزيل، ٢٠٢١) دراسة بعنوان "الرعاية النفسية والاجتماعية اللاحقة للمساجين والمفرج عنهم كآلية للوقاية من العود للجريمة" قامت من خلالها بعرض تطبيقات الرعاية اللاحقة في بعض الدول العربية، وأكدت على أن الهدف الأساسي من برامج الرعاية اللاحقة هو الوقاية من العود وتحويل المجرم إلى فرد منتج في المجتمع، كما أشارت الباحثة إلى أن برامج الرعاية اللاحقة تبدأ منذ إيداع السجين في المؤسسات العقابية، وفضلا عما سبق توصي الباحثة بعدم التعسف في تطبيق العقوبات القاسية، واحترام السجين وتأهيله مهنيا ونفسيا واجتماعيا بالإضافة إلى توفير برامج تعليم داخل المؤسسات العقابية والاهتمام بأسرهم.

كذلك أجرى (بن مارني، ٢٠١٨) دراسة بعنوان "رعاية المسجونين بعد الإفراج عنهم"، هدفت الدراسة إلى التعرف على برامج الرعاية اللاحقة و صورها و تطبيقاتها و المعوقات التي تحول من دون نجاحها، واستعرض الباحث مفهوم الرعاية اللاحقة و قسم البرامج إلى مرحلتين، إذ تعد البرامج المقدمة في السجن ضمن المرحلة الأولى، بينما تكون البرامج المطبقة بعد الإفراج في المرحلة الثانية، وهو على عكس الربشي وكثير من الباحثين يؤكد على أنه تقع مسؤولية برامج الرعاية اللاحقة على عاتق الهيئات والجهات الخاصة، ويقترح تشجيع تلك الجهات من خلال تقديم بعض التسهيلات فيما يخص البرامج المقدمة، ويرى أن الرعاية اللاحقة يجب أن تشمل جميع الفئات وأن تحديد الفئات المستحقة يعد ضمن

المعوقات القانونية لتلك البرامج والتي تحول دون تحقيق أهدافها الأساسية وهي منع العود للإجرام، كأغلب الباحثين يؤكد على أهمية دور الأسرة، و ضرورة إدراجها ضمن الفئات المستحقة لبرامج الرعاية، كما يوصي بضرورة إنشاء مراكز مستقلة تعنى ببرامج الرعاية اللاحقة و توفير الكم والنوعية من الأخصائيين و الكوادر العاملة في هذا المجال.

ويذكر (بومدفع، ٢٠٢١) في دراسته "مرافقة المحبوسين المفرج عنهم لإدماجهم في المجتمع" أن المفرج عنهم يواجهون صعوبات تندرج تحت مسمى "أزمة الإفراج" فيحتاج المفرج عنه إلى من يعاونه في الإدماج تدريجيا، وتتمثل تلك الصعوبات في تشتت الأسرة والأزمات المالية والحاجة للعمل وغيرها من العوامل التي قد تؤدي إلى انتكاسة المفرج عنه والعود للجريمة، هذا ومن جهة أخرى تتنوع مظاهر الرعاية اللاحقة إلا أن هدفها في الأخير هو إعادة إدماج المفرج عنه في المجتمع والذي يتطلب شرطين أساسيين بحسب الباحث وهما رغبة الفرد وجهده ضمن خطوات واضحة وسليمة لإعادة إدماجه، والقدرة الإندماجية للمجتمع من خلال احترام الاختلاف وتقبل المفرج عنه. ويرى (بومدفع، ٢٠٢١) أن البرامج المطبقة على أرض الواقع لا تلبي طموح المفرج عنه ولا تحقق لهم الاكتفاء المطلوب، إلا أنها تساهم ولو بالقدر البسيط في التأقلم مع البيئة الخارجية. وعليه يوصي الباحث بزيادة المعونات الاقتصادية وزيادة الأجهزة والبرامج التي تعمل في هذا المجال.

ويتفق معهم (محمد، ٢٠١٨) على ضرورة توفير ميزانية مخصصة لدعم برامج الإصلاح وذلك في دراسته "مساهمة الإصلاح والتأهيل الاجتماعي في الحد من ظاهرة العود للجريمة"، واعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة للسجناء، واستعمال أداة الاستبيان. وقد توصل إلى أن برامج التأهيل والإصلاح تحد من ظاهرة العود للجريمة، بينما يعد الوصم الاجتماعي من العوامل التي تزيد من خطورة ظاهرة العود، وهناك ضعف في الأداء العام لبرامج التأهيل والإصلاح يرجع إلى شح الميزانية المخصصة وعدم وجود كوادر مدربة مهنيا في هذا المجال، ويوصي الباحث بوضع إستراتيجية واضحة في هذا المجال تتكفل بها الدولة، إضافة إلى تخصيص ميزانية كافية، وتفعيل برامج الرعاية اللاحقة بما يتناسب مع الفئات المستهدفة وبيئتهم الاجتماعية.

وفيما يخص عوامل الحد من ظاهرة العود للجريمة يضيف (مطاوع، ٢٠٢٠) إلى جانب برامج التشغيل هناك برامج التعليم والبيئة المحيطة للمفرج عنه ولاسيما الأسرة والمجتمع المحلي والتي تؤثر بشكل كبير على ظاهرة العود، وذلك في دراسته "الأبعاد الاجتماعية للعود للجريمة في المجتمع المصري" فرق فيها بين العوامل الاجتماعية المحيطة بالمفرج عنه على أساس أنها سلاح ذو حدين، في حين قد تؤثر الأسرة والمجتمع المحيط بشكل سلبي على العود للجريمة؛ فإن استغلال برامج الرعاية اللاحقة بشقيها المادي والمعنوي إضافة إلى

تلك العوامل والعمل عليها؛ يؤدي إلى تحولها إلى عوامل فعالة في الحد من ظاهرة العود للجريمة.

وفي الأردن أجرى (الحمايدة، ٢٠١٦) دراسة بعنوان "أثر برامج الرعاية اللاحقة في الحد من العود للجريمة"، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على ماهية برامج الرعاية اللاحقة ومدى فاعليتها في الحد من ظاهرة العود للجريمة، وقد انتهج الباحث منهج المسح الاجتماعي بالعينة للنزلاء المفرج عنهم في سنة ٢٠١٥، في حين بلغ حجم العينة ٣٧٠ مفردة. وباسعمال أداة الاستبيان قام الباحث بقياس توجهات المبحوثين نحو برامج الرعاية اللاحقة ومدى تأثيرها عليهم من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وقد توصل الباحث إلى أن برامج الرعاية اللاحقة هادفة وتسعى للتقليل من ظاهرة العود للجريمة من خلال تهذيب النزيل وإعادة تأهيله، وتشتمل برامج التأهيل على المجال المهني والديني والتعليم الأكاديمي، كما تساعد برامج الرعاية اللاحقة على تحسين الوضع الاقتصادي للمفرج عنه، كما أوصى الباحث بضرورة إكساب النزلاء التدريب في مجال العمل ليتمكن من الحصول على وظيفة بعد الإفراج، فضلا عن تعزيز دور المؤسسات الرسمية في توفير الرعاية التامة للمفرج عنهم.

يتضح لنا مما تقدم أن أغلب الدراسات ركزت على العوامل المساهمة في العود للجريمة والمتمثلة في الصعوبات التي تواجه المفرج عنه عند الإفراج. إما على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي أو القانوني وغيرها من المجالات. فيما نجد تلك الصعوبات تمثل تحديات تقف عائق أمام إنجاح برامج الرعاية اللاحقة على حد سواء. وجاءت هذه الدراسة في محاولة لإبراز تلك التحديات من خلال رصد وقياس مخرجات برامج الرعاية اللاحقة على عينة من العائدين للجريمة في إمارة دبي والوقوف على أبرز إسهامات البرامج الرعاية اللاحقة في إعادة تأهيل المفرج عنهم اجتماعيا ومدى ملاءمتها للفئات المستهدفة. فضلا عن البحث في العوامل الاجتماعية التي حالت من دون نجاح برامج الرعاية اللاحقة والتي أدت بدورها إلى العود للجريمة.

بنفسه وبالغير سوا كرر نفس الفعل الإجرامي أو أتى بفعل مغاير عنه.

إجرائات الدراسة

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة الراهنة على المنهج الوصفي التحليلي باستعمال أسلوب دراسة الحالة. اذ يعمل المنهج الوصفي على الظاهرة محل الدراسة من خلال تتبع والوقوف على أدق التفاصيل والجزيئات التي تعبر عن الظاهرة إما كميا أو كيفيا أو الدمج بينهما من خلال استعمال أساليب وأدوات تساهم في جمع البيانات محل الدراسة والمتمثلة في المقابلة

المعمقة في الدراسة الحالية، وتحليلها ضمن خطوات علمية ممنهجة وربط الظاهرة بالظواهر الأخرى. ويعد المنهج الوصفي من أفضل المناهج في دراسة الظواهر الإجتماعية نظرا لصفتها الديناميكية والمتجددة كما في دراستنا الراهنة (برويس، ٢٠١٩، ص٢).

مجتمع الدراسة وحدوده

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العائدين للجريمة في السجن المركزي لإمارة دبي الذين تزيد أعمارهم عن سن ١٨ سنه. والكائن في منطقة العوير إذ يضم السجن ما يقارب ٦٠٠٠ سجين ويبلغ نسبة العائدين منهم ١٤%. ويضم السجن قسم خاص للنساء وقسم خاص للرجال مقسمين على مباني مختلفة وفقا للعمر ونوع الجريمة. ويحتوي السجن على مرافق مختلفة مثل قسم الحرف اليدوية والمستوصف الصحي والمجمع الرياضي ورياض أطفال لأبناء السجينات وغيرها من المرافق المصممة طبقا لوثيقة حقوق السجين المستمدة من قانون الإماراتي (الموقع الرسمي للنيابة العامة لدولة الإمارات، ٢٠٢٣).

عينة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من ١٦ عائد للجريمة من أصل عشرين تم إختيارهم بطريقة العينة غير الاحتمالية باستخدام نموذج دراسة الحالة عن طريق المقابلة المعمقة (ذياب، ٢٠٢١، ص٣٦٢)،اذ قامت الباحثة بتقديم طلب مقابلة عشرين سجين عائد للجريمة، تجاوب منهم ١٦ شخص ورفض أربعة منهم إجراء المقابلة. والجدير بالذكر أن الباحثان واجها صعوبة في الوصول إلى العينة تمثلت في طول مدة الإجراءات الأمنية وصعوبة إقناع بعض أفراد العينة في إجراء المقابلة.

أدوات الدراسة

تم تصميم نموذج دراسة حالة بناء على تساؤلات الدراسة المتقدمة والتي تسعى إلى التعرف على طبيعة برامج الرعاية اللاحقة المقدمة للمفرج عنهم ومدى ملاءمتها للفئة المستهدفة ومساهمتها في إعادة تأهيلهم، وقد قامت الباحثة باتباع عدة خطوات للوصول إلى التصميم النهائي لنموذج دراسة الحالة:

١. تم مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة المتعلقة بالرعاية اللاحقة حديثة النشر والدراسات المتعلقة بالعود للجريمة وعلاقته بعدة متغيرات.
٢. الإطلاع على النشرات والأخبار المتعلقة بمبادرات هيئة تنمية المجتمع. وزيارة المواقع الإلكترونية الخاصة بالجهات الحكومية التابعة لوزارة الداخلية والمواقع الأجنبية المختصة في دراسة الظواهر الإجرامية والعود للجريمة.
٣. الإطلاع على القانون الإماراتي الخاص بحقوق السجين وقانون العقوبات، فضلا عن الاطلاع على نتائج المؤتمرات الدولية والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق السجين مثل

قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجين التابع لهيئة الأمم المتحدة وإعلان كيوتو المتعلق بالرعاية اللاحقة كحق مكتسب للمفرج عنه.

٤. مقابلة الخبراء والمختصين من هيئة تنمية المجتمع في مجال رعاية السجناء وأسرهم للتعرف على طبيعة البرامج والخدمات المقدمة، ومقابلة خبراء في مجال العود للجريمة في السجن المركزي في دبي للتعرف على طبيعة ظاهرة العود في إمارة دبي. ومقابلة الخبراء والمختصين الأكاديميين من جامعة الشارقة.

٥. الاستعانة بمنطلقات نظرية التبادل الاجتماعي للعالم بيتر بلاو وتحديد مفاهيمها الأساسية. والاطلاع على مبادئ نظرية الوصم الاجتماعي واسقاطها على مجتمع الدراسة والبيئة المحيطة بهم.

وبناءا على ما سبق، تم صياغة بنود دليل دراسة الحالة وعرضها على (٦) محكمين أكاديميين من جامعة الشارقة، وعليه تم تعديل بعض الألفاظ وإضافة بنود في المحور الأول والخاص البيانات الديموغرافية للعينة مثل زيادة مستوى دخل الأسرة وعمل الزوجة، وأصبح الشكل النهائي لدليل دراسة الحالة يتضمن ثلاثة محاور: المحور الأول: الخصائص الديمغرافية، تضمن (١٤) فقرة. والمحور الثاني: طبيعة برامج الرعاية اللاحقة، (٣) أسئلة. والمحور الثالث: أثر برامج الرعاية اللاحقة على فئة العائدين للجريمة، (٣) أسئلة.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة

أولا: الخصائص الديمغرافية:

قامت الباحثة بالاستعانة ببرنامج المعالجة الإحصائية الـ(spss)، لحساب التكرارات والنسب المئوية لفقرات هذا المحور، ومن ثم تم تحليل البيانات الديمغرافية من خلال ربطها لاستجابات المبحوثين أثناء إجراء المقابلات المعمقة وفيما يلي نتائج التحليل للبيانات الديمغرافية.

أولا : النتائج المتعلقة بالجنس والعمر والجنسية.

يتبين من الجدول رقم (١) أن جميع الحالات من الذكور نظرا لعدم توافر إناث عائدات للجريمة خلال مدة تطبيق الدراسة والذي يبين لنا مدى ارتفاع نسبة العود بين الرجال مقارنة بالنساء، ويفسر لنا ذلك (ع.ع، أمين سر جمعية الإمارات للرعاية اللاحقة، اتصال شخصي، ٢٣ سبتمبر، ٢٠٢٢) أن أغلب المنتسبين لبرامج الرعاية اللاحقة بعد الإفراج هن من النساء بنسبة ٧٠% بالرغم من قلة عددهم مقارنة بالرجال، وهن أكثر إلتزاما بها من الرجال. كما نلاحظ من الجدول رقم (١) أن أعلى نسبة عود في الفئة (٣٥ إلى ٣٩ سنه) بنسبة ٣٧.٥% ، يليهم الفئة العمرية (٤٠ إلى ٤٤ سنة) بنسبة ٢٥%. وكانت أقل نسبة عود في الفئة العمرية (٣٠ إلى ٣٤ سنة) بنسبة ٦.٣% أي شخص واحد من مجموع العينة.

الجدول رقم (١) توزيع أفراد العينة حسب العمر والجنس والجنسية		
الجنس	العدد	النسب المئوية
ذكر	16	100%
أنثى	0	0%
المجموع	16	100%
العمر	العدد	النسب المئوية
من ١٩ إلى ٢٤ سنة	3	18.8%
من ٢٥ إلى ٢٩ سنة	2	12.5%
من ٣٠ إلى ٣٤ سنة	**1**	**6.3%**
من ٣٥ إلى ٣٩ سنة	6	37.5%
من ٤٠ إلى ٤٤ سنة	4	25%
المجموع	16	100%
الجنسية	العدد	النسب المئوية
مواطن	15	93.8%
غير مواطن	1	%6.3
المجموع	16	100%

ويشكل المواطنين النسبة الأعلى مقابل غير المواطنين بنسبة ٩٣.٨% أي أن حالة واحدة فقط غير مواطن من جزر القمر اتضح من خلال المقابلة أنه من مواليد الإمارات وسكانها المجنسين بجنسية جزر القمر نظرا لعدم حيازته أي جنسية وهو ما يطلق عليه لفظة (البدون). وتعود إرتفاع نسبة العود لدى المواطنين مقارنة بالجنسيات الأخرى كما هو ملاحظ من تركيبة العينة إلى أن معظم الجرائم التي تزيد فيها نسبة العود يتم فيها الترحيل لغير المواطنين مثل جريمة المخدرات. إلا أنه في عام ٢٠٢١ تم تعديل قانون مكافحة المخدرات في الإمارات ليتضمن عدم الحكم بالإبعاد لغير المواطنين والاكتفاء بالحبس وتقديم العلاج والتأهيل اللازم، إضافة إلى التدرج في العقوبة أي زيادة مدة الحبس في حالة العود وهي إستراتيجية جديدة اعتمدتها دولة الإمارات. (الموقع الرسمي لوزارة شؤون مجلس الوزراء لدولة الإمارات، ٢٠٢٣).

ثانيا: النتائج المتعلقة بالحالة الاجتماعية وعدد الأبناء والمستوى التعليم:

يتضح من الجدول (٢) أن غالبية الحالات متزوجين والبالغ عددهم ١١ حالة بنسبة ٦٨.٨% يليهم العزاب بنسبة ١٨.٨% وأخيرا المطلقين بنسبة ١٢.٥%. وكما هو ملاحظ من الجدول (١) أن غالبية العينة تزيد أعمارهم عن ٣٥ سنة، وهو أعلى من السن الزواج في مجتمع الإمارات وهو في سن ال(٢٧) (الموقع الرسمي لمركز دبي للإحصاء، ٢٠٢٣) من ثم من الطبيعي أن يكون أغلب أفراد العينة متزوجين نظرا لكبر سنهم.

الجدول (٢) توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية وعدد الأبناء والمستوى التعليمي

الحالة الاجتماعية	العدد	النسب المئوية
أعزب	3	18.8%
متزوج	**11**	**68.8%**
مطلق	**2**	**12.5%**
المجموع	16	100
عدد الأبناء:	العدد	النسب المئوية
لا يوجد	3	18.8%
ابن واحد	3	**18.8%**
٢ أبناء	3	**18.8%**
٣ أبناء	2	12.5%
٤ أبناء	**4**	**25%**
٥ أبناء	**1**	**6.3%**
المجموع	16	100%
المستوى التعليمي:	العدد	النسب المئوية
يقرأ ويكتب	**1**	**6.3%**
ابتدائي	**1**	**6.3%**
إعدادي	4	25%
ثانوي	**8**	**50%**
جامعي	2	12.5%
المجموع	16	100%

وجميع المتزوجين والمطلقين من أفراد العينة لديهم أبناء حيث أن ٢٥% من العينة لديهم أربعة أبناء، و١٨% من أفراد العينة لديهم ابن واحد، وبنفس النسبة من أفراد العينة

لديهم ابنين، وشخص واحد فقط لديه خمسة أطفال. ويعود ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن شبكة العلاقات الإجتماعية في مجتمع الإمارات ترتكز بشكل أساسي على تكوين الأسرة فالعلاقات خارج إطار الزواج غير مقبولة.

ويتبين من الجدول (٢) أن نصف العينة أتموا التعليم الثانوي بنسبة ٥٠%، يليهم الإعدادي بنسبة ٢٥%، واثنان فقط من أفراد العينة أكملوا التعليم الجامعي بنسبة ١٢.٥%. وواحد فقط لم يتلقى أي تعليم.

ثالثا: النتائج المتعلقة بالمهنة ومستوى دخل الأسرة ومهنة الزوجة.

الجدول (٣)

توزيع أفراد العينة حسب المهنة قبل دخول السجن ومستوى دخل الأسرة وعمل الزوجة

المهنة قبل السجن:	العدد	النسب المئوية
لا يعمل	1	6.3%
عمل في قطاع حكومي	**13**	**%82.2**
عمل في قطاع خاص	**2**	**%12.5**
المجموع	16	100%
مستوى الدخل الشهري للأسرة:	العدد	النسب المئوية
أقل من ١٠ آلاف	**2**	**12.5%**
من ١٠ إلى ١٩ ألف	**7**	**43.8%**
من ٢٠ إلى ٢٩ ألف	5	31.3%
من ٣٠ إلى ٣٩ ألف	**2**	**12.5%**
المجموع	16	100%
عمل الزوجة إن وجد	العدد	النسب المئوية
لا يعمل	8	50%
عمل في قطاع حكومي	8	50%
المجموع	16	100%

يتضح من الجدول رقم (٣) توزيع أفراد العينة حسب المهنة قبل دخول السجن اذ أن غالبية العينة كانوا عاملين في القطاع الحكومي بنسبة ٨٢.٢%، واثنان منهم كانوا يعملون في القطاع الخاص بنسبة ١٢.٥%، وواحد فقط كان لا يعمل بنسبة ٦.٣%.وطبقا لما ذكره أفراد العينة أثناء المقابلة فإن جميعهم لم يعاودوا العمل بعد الإفراج بسبب رفض التوظيف في القطاع الحكومي للمجرمين السابقين وفقا لأقوالهم (المشكلة في حسن السيرة والسلوك

فالكل يطلبها عند التوظيف إذا ما عندك ما ويوظفونك) إذ أن شهادة حسن السيرة والسلوك التي يتم إصدارها من قبل الشرطة تعد شرط أساسي في التوظيف لدى القطاع الحكومي. أما بالنسبة للدخل الشهري للأسرة فإن ٧ حالات كان متوسط الدخل الشهري لأسرهم من ١٠ إلى ١٩ ألف درهم بنسبة ٤٣.٨% أي أنهم يعدون من ذوي الدخل المحدود (الموقع الرسمي لحكومة دولة الإمارات، ٢٠٢٣). وخمس حالات يتراوح دخل أسرهم من ٢٠ إلى ٢٩ درهم بنسبة ٣١.٣%، وحالتان فقط يتراوح الدخل الشهري لأسرهم من ٣٠ إلى ٣٩ درهم مقابل حالتان يقل الدخل الشهري لأسرهم عن ١٠ آلاف درهم. ونلاحظ من مستوى الدخل أن أغلب الحالات يتراوح معدل الدخل لأسرهم بين متوسط ومحدود. أي أنهم في أمس الحاجة إلى المعونات الإقتصادية وخاصة التأهيل المهني (أريد يوفرولي راتب، أتمنى يوفرون برامج عملية وميدانية للتأهيل للعمل من جديد). وبالنسبة لعمل الزوجة كمعيل ثاني للأسرة فإن ٨ من حالات بنسبة ٥٠% تعمل الزوجة في قطاع حكومي كمعيل للأسرة مقابل خمس حالات لا تعمل الزوجة. من ثم أبوي. هذا ومن جهة أخرى يجد العائد صعوبة كبيرة في تأمين فرصة عمل أثناء بقائه خارج السجن الأمر الذي يؤدي إلى الإحباط وفقدان الأمل وانعدام الشعور بالمسؤولية تجاه الأسرة ونفسة ومن ثم يؤدي إلى عودتهم للجريمة (لا أريد أسرة ولا مجتمع أنا عايش عشان آكل وأشرب لين أموت).

رابعاً: النتائج المتعلقة بعدد مرات دخول السجن ومدة السجن وسبب السجن.

الجدول (٤) توزيع أفراد العينة حسب عدد مرات دخول السجن ومدة السجن وسبب السجن

عدد مرات دخول السجن:	العدد	النسب المئوية
مرتان	**10**	**62.5%**
ثلاث مرات	4	25%
أربع مرات فأكثر	**2**	**12.5%**
المجموع	40	100%
مدة السجن للمرة الأولى:	العدد	النسب المئوية
أقل من ٦ أشهر	**3**	**18.8%**
من ٦ أشهر إلى ١١ شهر	**8**	**50%**
من سنة إلى ثلاث سنوات	5	31.3%
المجموع	16	100%
مدة السجن حاليا:	العدد	النسب المئوية
أقل من ٦ أشهر	1	6.3%

من ٦ أشهر إلى ١١ شهر	4	25%
من سنة إلى ثلاث سنوات	**9**	**56.3%**
من ٤ سنوات إلى ٦ سنوات	1	6.3%
من ٧ سنوات إلى ٩ سنوات	1	6.3%
المجموع	16	100%
سبب السجن للمرة الأولى:	العدد	النسب المئوية
سرقة	2	12.5%
إعتداء	2	12.5%
مخدرات	11	68.8%
قضايا مالية	1	6.3%
المجموع	16	100%
سبب السجن حاليا:	العدد	النسب المئوية
سرقة	2	12.5%
إعتداء	1	6.3%
مخدرات	12	75%
قضايا مالية	1	6.3%
المجموع	16	100%

يتضح من الجدول رقم (٤) أن معظم الحالات لديهم سابقة واحدة بنسبة ٦٢.٥% يليهم من عاد للسجن ثلاث مرات بنسبة ٢٥% وحالتان فقط عاودوا دخول السجن أربع مرات فأكثر. وتبين أثناء إجراء المقابلات أن رفقاء السوء وعدم التوظيف كانوا الأسباب الأولى الأساسية لعودتهم للجريمة (ما تلقيت شي بسبب رفقاء السوء،كنت في تحسن لولا رفاق السوء، أهم شي الجانب الإقتصادي) فضلا عن أسباب شخصية مثل رفض المفرج عنه لتلقي المساعدة (ما أحتاج لتلك البرامج، لا نحتاج خدمة من أحد بعد الإفراج الله يغنينا عنهم) وأخيرا بسبب الرفض الإجتماعي (المجتمع يراني مجرم). أما بالنسبة لمدة السجن فجميع الحالات تم الحكم عليها في المرة الأولى بالحبس لمدة تقل عن ثلاث سنوات إذ أن ٥٠ % من الحالات كانت مدة حكمهم تتراوح بين ٦ أشهر إلى ١١ شهر وهو ما يسمى بالحكم المخفف مقارنة بسبب الجريمة للمرة الأولى والذي يعد في غالبية الحالات بسبب المخدرات بنسبة ٦٨.٨%، بينما نلاحظ في الجدول رقم (٤) زيادة مدة السجن الحالية بالنسبة للحالات ، إذ أن ٥٦.٣% من مجموع الحالات تراوحت المدة الحالية بين سنة إلى

ثلاث سنوات مقابل ذلك زاد نسبة العود للمخدرات فقد زادت بنسبة ٧٥%. وبشكل عام نلاحظ أن قضايا المخدرات تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للعود وأن مدة الأحكام في غالبيتها تقل عن ثلاث سنوات، ويذكر (ر.ع، خبير عود، إدارة السجن المركزي بدبي، اتصال شخصي، ١٥ نوفمبر، ٢٠٢٢) ما يميز شرطة دبي دون عن باقي الإمارات الضبطية العالية مقارنة بسرعة إنقضاء الحكم، وتزيد نسبة قضايا المخدرات نظرا لوفرتها بشكل ملحوظ في المجتمع وزيادة المروجين لها ولاسيما في الآونة الأخيرة. ومن وجهة نظر الباحثة فإن إرتفاع نسبة العود في قضايا المخدرات يعود إلى عدم جدوى العقوبة في المقام الأول؛ إذ أن سرعة إنقضاء مدة الحكم قد لا تشكل رادع عن العود للجريمة ومن منطلق نظرية التبادل فيجب أن تكون الجزاءات السلبية ذات أثر على الفرد لتحقق فاعليتها.

ثانيا: نتائج التحليل الكيفي لبيانات البحث

١- النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول والمرتبط بطبيعة برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها هيئة تنمية المجتمع بعد الإفراج:

للإجابة على التساؤل الأول قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات المرتبطة بطبيعة برامج الرعاية اللاحقة وأسسها والمبادئ التي تقوم عليها لتكون موجه أساسي أثناء إجراء المقابلة لتقييم البرامج التي تلقاها العائدين للجريمة خلال فترة الإفراج إضافة إلى اتخاذ نظرية الوصم الاجتماعي منطلق لتفسير النتائج. ولتحليل النتائج اتجهت الباحثة إلى جمع البيانات عن طريق المقابلة ومن ثم فرزها وتصنيفها، ومن ثم عرضها ملخصة بعد انتقائها لاستخلاص النتائج.

التساؤل الفرعي الأول: ما البرامج والخدمات التي تلقيتها بعد الإفراج (إجتماعية، اقتصادية، صحية)؟ وكيف؟

تبين من خلال فرز النتائج وتحليلها أن برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها هيئة تنمية المجتمع ترتكز بالدرجه الأولى على العلاج والتأهيل الصحي لمدمني المخدرات فضلا عن الإرشاد الإجتماعي وبرامج التأهيل المهني. على حد قول حالات الدراسة "تلقيت برامج إرشاد اجتماعي وتأهيل صحي، تلقيت برامج صحية وتأهيلية فقط، كل شي إلا المساندة الإقتصادية، تلقيت كافة البرامج من اجتماعية وصحية واقتصادية، برامج صحيه فقط، صحية لكن حسب ما يبون، تلقيت تأهيل صحي فقط، تلقيت برامج تأهيل مهني فقط، ما أحتاج لتلك البرامج، لا شيء، لا شيء ممكن شوية تأهيل لكن بالإجبار وإذا لم أحضر المكافحة يعملون لي مشكلة، برامج غير جيدة حضرتها ولم أستفد شيء، لا يوجد أي برامج، لا شيء بسبب أصحاب السوء، لا توجد برامج رعاية، لا شيء".

ومن الملاحظ أن أغلب الحالات التي تلقت رعاية لاحقة كانت صحية ويعود ذلك من وجهة نظر الباحثة إلى أن آفة المخدرات لا تتوقف بمجرد إيداع المجرم في السجن بل إنها تؤثر على العقل وتستمر حتى بعد الإفراج ويحتاج المتعاطي إلى العلاج والمتابعة المستمرة. ولذلك ترتكز برامج الرعاية اللاحقة على الجانب الصحي من خلال توفير مراكز علاج متخصصة مثل مركز إرادة ومستشفى الأمل، وقد تبين أثناء المقابلات أن أكثر من نصف الحالات لم تتلقى رعاية لاحقة ويعود السبب من وجهة نظر الباحثة إلى كونها إختيارية وليست إجبارية بعد الإفراج، إضافة إلى جهل بعض الحالات بأهميتها وجدواها الأمر الذي يعكس عدم ثقة الحالات بتلك البرامج. وعلى حد قول أحد الحالات "حضرتها وما أستفدت شي". وعليه ترى الباحثة أن معظم الحالات بإعتبارهم أفراد عقلانيين يميلون للدخول في علاقات ذات منفعة تحقق لهم المكاسب لا يميلون إلى الإنتساب لتلك البرامج رغم توفرها بدون أي مقابل.

التساؤل الفرعي الثاني: هل كانت البرامج التي تلقيتها كافية بالنسبة لك؟ ولماذا؟

وتتجلى أسباب عدم جدوى برامج الرعاية اللاحقة بالنسبة لأغلب حالات الدراسة وفق ما ذكروه في: " أرى أنها غير كافية بسبب أنها غير مكثفة والمعلومات التي نحصل عليها قديمة، لم تكن نافعة والمدربين فاشلين، لا العاملين عليها غير مؤهلين، العاملين غير مؤهلين أبدا، قطعا لا لعدم أهلية الموظفين أو المدربين، لا لأنها لا تتناسب معنا، ما أحتاج لتلك البرامج والعاملين عليها غير مؤهلين، لا الموظفين وكأنهم مجبورين يعني ما يسوون عملهم بحب، لا" ويتضح من خلال مقولات الحالات أن سبب عدم جدوى البرامج يكمن في عدم أهلية القائمين على البرامج وأنهم غير مؤهلين وأن البرامج المقدمة لا تتناسب معهم بواقع ٧ حالات أكدت على ذلك، بينما اتجهت ٩ حالات أخرى إلى نسب التقصير إلى أنفسهم معبرين عن ذلك بقول " لم أستفيد من تلك البرامج، لم أكن مهتما، ما يعنيني الأمر ولا أريده، نعم ولكن الإهمال مني، لا أحتاج أكثر اهتمام، لم تفلح تلك البرامج معي، لكوني لم التحق ببرامج ".

وبناء على ذلك تبين للباحثة السبب الأول لعدم جدوى برامج الرعاية اللاحقة بالنسبة للحالات هو عدم رغبتهم في تلقيه، وبما أن الفرد عقلاني وهو ويقوم بحساب لما يختاره وبالتالي فإن عدم الرغبة لأسباب ذاتية تعد في المقام الأول، فضلا عن أن برامج الرعاية اللاحقة القائمة لا تؤتي جدواها بالنسبة لهم لعدم كفاية مقدمين الرعاية اللاحقة كما ونوعا، وتعزو ذلك الباحثة إلى عدم وجود حوافز تجذب الفئات المستهدفة لتلك البرامج، وكونها غير إلزامية عليهم ولا يوجد عقوبة على عدم التزامهم بها. وأخيرا يعد رفقاء السوء أحد أسباب عدم جدوى برامج الرعاية اللاحقة من خلال تأثيرهم على الفرد في إتخاذ قراراته فقد أكدت أحد

الحالات بأن رفاق السوء كانوا السبب في عدم تلقي برامج الرعاية اللاحقة " لم أتلقى شيء بسبب رفاق السوء"، وهو ما يتفق مع نظرية الوصم الاجتماعي ومدى أثر الأفراد في البيئة المحيطة على سلوك الفرد.

التساؤل الفرعي الثالث: ما البرامج والخدمات التي تود أن تتلقاها بعد الإفراج؟

يتبين من التساؤل الثالث أن غالبية الحالات تفتقر إلى الدعم الاقتصادي إلى حد كبير يليه برامج الرعاية الصحية وأخيرا البرامج الإجتماعية، وكما ورد عنهم " احتاج برامج اقتصادية وصحية وإجتماعية بشرط أن تكون على يد مختصين مؤهلين، أريد جميع البرامج خاصة المالية والصحية والاجتماعية، صحي واجتماعي واقتصادي، صحي واجتماعي، أريد يوفرولي راتب، الرعاية اللاحقة ومنها العلاج من الادمان والتأهيل النفسي والاهتمام في توفير عمل، الجانب الصحي والاقتصادي أهم شي، صحي ومالي واجتماعي، احتاج كل شي، أتمنى يوفرون برامج عملية وميدانية للتأهيل للعمل من جديد، المتابعة المستمرة وتوفير عمل ودعم لأهلي، علاج وفرص عمل" وفي رأي الباحثة إن المساندة المادية تعد أهم عوامل استقرار الفرد، وعدم توافر الاستقرار المادي المتمثل في التوظيف خاصة، يؤدي إلى زيادة أوقات الفراغ وعدم استثمار الطاقات البشرية في التنمية والمفضي إلى عودة الفرد إلى رفقاء السوء وللجريمة. بينما تعتقد ثلاث حالات أنها لا تحتاج إلى تلك البرامج ولا ترغب بالإنتساب إليها "لا نحتاج خدمة من أحد بعد الإفراج الله يغنينا عنهم، قطعت الأمل في تلك البرامج حتى يتم تحسنها، لا أريد منهم شيء" وحالة واحدة فقط تظن أن البرامج الحالية كافية "الموجود كافي بالنسبة لي"

٢- النتائج المتعلقة بالتساؤل الثاني والمرتبط بأثر برامج الرعاية اللاحقة على فئة العائدين للجريمة:

للإجابة على التساؤل الثاني قامت الباحثة بمراجعة الأدبيات المرتبطة بأسباب العود للجريمة، والإستناد إلى نظرية الوصم الاجتماعي في تفسير النتائج. ولتحليل النتائج عمدت الباحثة إلى جمع البيانات عن طريق المقابلة ومن ثم فرزها وتصنيفها، وعرضها ملخصة بعد انتقائها لاستخلاص النتائج.

التساؤل الفرعي الرابع: هل ساهمت برامج الرعاية اللاحقة على تكيفك مع المجتمع والأسرة؟ كيف ذلك؟

تبين من إجابات الحالات أن البرامج الإجتماعية المقدمة لم تؤثر على تكيفهم في المجتمع أو تقبل المجتمع لهم بواقع ١١ حالة تؤكد على ذلك "لا أريد أسرة ولا مجتمع، لا والله، لا لأنهم صراحة العاملين غير مؤهلين، لا، لم يأتوا بجديد حتى أستطيع تقييم تلك البرامج، لا يحققون اللازم، لا، لم يتم تحقيق الهدف من البرامج للأسف، لم التحق ببرامج

اجتماعية، لا فهم بعد الرعاية يتركونا بلا متابعة". حيث أن البرامج القائمة لا تساهم في دمجهم في المجتمع والأسرة وعلى حد قول أحد الحالات "كله نظري أما تطبيقي فلا" ويعزون ذلك إلى قصور البرامج وعدم كفاية وأهلية القائمين عليها.

بينما رأى ٥ حالات أن البرامج الإجتماعية المقدمة كان لها تأثير إيجابي عليهم "مع الأسرة نعم ولكن مع المجتمع لا لأنهم يروني مجرما، أكيد أحسن أنا الحين، نعم نسبيا لولا أصدقاء السوء، نوعا ما فأنا الآن أفضل بشكل نسبي مما كنت عليه سابقا، نعم بشكل كبير وصلحت حياتي الأسرية ولكن المشكلة صحية "واتضح من إجابات الحالات أن برامج الرعاية اللاحقة ساهمت في دمجهم في الأسرة والمجتمع إلى حد ما، وقد أشار البعض منهم إلى وجود عوائق تحول دون تحقيق أهداف تلك البرامج متمثلة في الرفض الإجتماعي ورفاق السوء. ومن وجهة نظر الباحثة فإن الرفض والوصم الإجتماعي يؤدون أحيانا إلى لجوء الفرد إلى عالم الجريمة مصاحبة رفاق السوء للحصول على الدعم المادي والمعنوي منهم، ورفض الالتزام القوانين والمعايير السائدة تعبيرا عن غضبهم ورفضهم للمجتمع. وهذا ما تؤكده نظرية الوصم الاجتماعي.

التساؤل الفرعي الخامس: هل ساعدتك برامج الرعاية اللاحقة بشكل عام على مستواك الشخصي (شخصيتك، مهاراتك، ثقتك بنفسك)؟ كيف ولماذا؟

اختلفت آراء الحالات اذ أن ٩ حالات أكدوا على أنهم لم يستفيدوا من برامج الرعاية اللاحقة على المستوى الشخصي"لا أعيش لهذي الأشياء أعيش آكل وأشرب وأنام لين أموت، ولا شيء، ماينفعون المدربين، لا، لم أتلقى من تلك البرامج حتى أقيمها، لم أهتم بتلك البرامج لهذا لم أتطور وهذا مرتبط بالجانب المالي ولا يوجد مال يعني لا أريد تلك البرامج، لم تحقق لي شيء" ويعود ذلك من وجهة نظر الباحثان إلى عدة أسباب استشفتها الباحثة أثناء إجراء المقابلة وهي عدم وجود حوافز مرتبطة بتلك البرامج تشجع الفرد على الانتساب إليها والإلتزام بها، إضافة إلى الصورة النمطية المتكونة لدى الحالات في أنها برامج غير ذات جدوى.

في المقابل ٧ حالات وجدوا أنهم استفادوا من برامج الرعاية اللاحقة على المستوى الشخصي "كثيرا بسبب برامج تطوير الذات، كثيرا فأنا أخطط لأهداف إيجابية مستقبلية، ممكن شوية تحسنت، نعم زيادة الثقة بالنفس، نوعا ما فأنا بدأت أفكر ايجابيا بدلا من التفكير السلبي، يمكن بعض المهارات في تطوير الذات نظري فقط أما عملي فلا، نوعا ما"

التساؤل الفرعي السادس: هل ساعدتك برامج الرعاية اللاحقة على تحسين أوضاعك الاقتصادية والحصول على وظيفة؟ ولماذا؟

اتضح للباحثة أن الغالبية العظمى لحالات الدراسة يعانون من البطالة ولم تساهم برامج الرعاية في تحسين وضعهم الاقتصادي بعد الإفراج "لا المشكلة في حسن السيرة والسلوك

فالكل يطلبها عند التوظيف، لا لأن ما عندك حسن سيرة وسلوك، نعم، ما أريد وظيفة وإذا ذهبت لا توظف لن يقبلوني، لا ملعوزني بحسن السيرة والسلوك، لا لا لا وألف لا بسبب حسن السيرة والسلوك، هذا سؤال يسأل فيه الدوائر الحكومية لماذا لا يقبلون موظف دخل السجن، لا، لا يوجد من ذلك، لا المشكلة في حسن السيرة والسلوك، لم أخطط كي أحسن وضعي الاقتصادي بسبب عدم وجود من يقبلك للوظيفة، لا لأن الدوائر الحكومية تطلب حسن السيرة والسلوك فإذا كان عندك سوابق ما ويوظفونك" ويؤكدون على أن شهادة حسن السيرة والسلوك التي يتم إصدارها من الشرطة لا يتم إعطاءها لمن لديه سوابق قضائية، وهي شهادة أساسية للتوظيف خاصة في القطاع الحكومي. بينما حالة واحدة وترى الباحثة أن عدم توافر فرص عمل للمفرج عنهم يدي إلى إحباطهم و إنتكاسهم وعدم تحملهم للمسؤولية، خاصة وأن غالبية العينة من المتزوجين أي أنهم من المفترض أن يكونوا معيلين لأسرهم.بينما جاءت حالة واحد مخالفة للرأي "فتحت مشاريع (مطاعم) ولكن هدرت الأموال في غير محلها".

نتائج الدراسة واستنتاجاتها

١. إن الغالبية العظمى من حالات الدراسة كانت قضاياهم المخدرات؛ وهم في غالبيتهم متزوجين ولديهم أطفال، ويتراوح مستوى دخل أسرهم الشهري بين متوسط ومحدود.
٢. توصلت الباحثة إلى أن برامج الرعاية اللاحقة التي تقدمها هيئة تنمية المجتمعة ترتكز على الجانب الصحي والمتعلق بعلاج الإدمان في المقام الأول يليها البرامج الاجتماعية والتأهيلية. ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة جرائم المخدرات والعود إليها وهي تعد آفة لا تنتهي بمجرد الإيداع في السجن وتستمر إلى أن يتلقى المدمن العلاج اللازم. ويرى الباحثان أن برامج الرعاية اللاحقة لا تشمل جميع المجالات مثل المجال الاقتصادي وبالتالي هي غير متكاملة.
٣. أكد غالبية الحالات أن برامج الرعاية اللاحقة التي تلقوها غير كافية إعتبارات عدة أولها: عدم أهلية وكفاية القائمين عليها كما ونوعا، حيث أن غالبيتهم كرروا نفس الجملة " العاملين عليها غير مؤهلين"، ومن وجهة نظر الباحثان فإن برامج الرعاية اللاحقة. ويرى الباحثان أن سبب ذلك هو أن البرامج المعدة ليست على يد متخصصين وأن الخطة التي تقوم عليها برامج الرعاية اللاحقة ليست موجهة بما يتناسب ومتطلبات الفئات المستهدفة.
٤. كشفت الدراسة أن العامل الشخصي المتمثل في الرغبة والإصرار على الاستمرار في الحصول على رعاية اللاحقة ضعيف جدا عند بعض الحالات " لم أكن مهتما، ما يعنيني الأمر ولا أريده، نعم ولكن الإهمال مني، لا أحتاج أكثر اهتمام"؛ ومن ثم فإن

العوامل الشخصية تعد من أهم أسباب عدم جدوى برامج الرعاية اللاحقة. ويعود ذلك من وجهة نظر الباحث إلى قلة الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أسرهم وأنفسهم على الرغم من أن غالبيتهم أرباب أسر.

٥. توصلت الدراسة إلى أن رفقاء السوء كانوا أحد عوامل عدم إلتزام بعض الحالات ببرامج الرعاية اللاحقة وبالتالي أدى إلى عودتهم إلى الجريمة "كان الوضع تمام لولا رفاق السوء"؛ وهو ما تؤكد عليه نظرية المخالطة الفارقة.

٦. وتبين من نتائج الدراسة أن عدم وجود حوافز مادية ومعنوية مرتبطة ببرامج الرعاية اللاحقة أدى إلى ضعف إهتمام أغلب الحالات بها وعلى حد قول بعضهم " لا يوجد مال يعني لا أريد تلك البرامج، لم تحقق لي شيء".

٧. وبشكل عام تصف الحالات برامج الرعاية اللاحقة التي تلقوها بعدم الأهلية وأسلوب الرعاية قديم ولا يتناسب مع الفئات المستهدفة "هالبرامج مالها فايدة لأنها لا تتناسب معنا". وترى الباحثة أن عدم تحديث تلك البرامج لمواكبة التطورات التي تطرأ على الحالات يعد أحد أسباب عزوف بعض الحالات عن تلك البرامج.

٨. وقد توصلت الباحثة من خلال تحليل نتائج المقابلات أن هيئة تنمية المجتمع تفتقر إلى عنصر التسويق لبرامجها لجذب الفئات المستهدفة، كما أنا لا تشرك المفرج عنه وضع خطط وتطبيق برامج الرعاية اللاحقة، فضلا عن ذلك فإن البرامج وجه إلى شخص المفرج عنه من دون عن باقي أفراد الأسرة والتوعية المجتمعية، وعلى حد قول البعض "أتمنى يوفرون لي عمل والعمل الأهلي"

٩. يعاني الغالبية العظمى من حالات الدراسة من مشكلة البطالة على الرغم من أنهم أرباب أسر في غالبيتهم، وفي بعض الحالات لا تعمل الزوجة كمعيل ثاني للأسرة؛ ومن ثم تعاني الأسرة شح الموارد الإقتصادية فضلا عن غياب رب الأسرة والإشراف الأبوي الذي يؤدي من وجهة نظر الباحثة إلى التفكك الأسري وعرضة الأبناء للانحراف.

توصيات الدراسة ومقترحاتها

١. تقترح الباحثة إنشاء لجنة من المختصين لإعادة تقييم برامج الرعاية اللاحقة لتقييم أداء العاملين ومؤهلاتهم، وتقييم ظروف وبيئة العمل التي يتم من خلالها تقديم البرامج، وتقييم الخطة التي تقوم عليها وإذا ما كانت تتناسب مع الفئات المستهدفة.

٢. وضع خطط فعالة تقوم على أساس ملء وقت الفراغ لدى المفرج عنه ورفع إحساسه بالمسؤولية، وابعاده عن البيئة الإجرامية قدر المستطاع.

٣. إشراك السجناء والمفرج عنهم في وضع البرامج وتنفيذها وذلك من خلال توكيلهم مهام ترفع من إحساسهم بالمسؤولية.

٤. حوافز مادية مثل مبالغ مالية وشهادات تقدير وحوافز معنوية مثل إعطاء لقب وأوسمة للذين أنجزوا لزيادة ثقتهم بأنفسهم وبالبرامج المقدمة والاستمرار عليها.
٥. استهداف أسرهم وإشراك أفراد المجتمع في عملية إدماج المفرج عنه في المجتمع.
٦. زيادة حدة العقوبة في حال العود.
٧. إنشاء مراكز علاج إدمان داخل السجن بحيث يكون المفرج عنه قد تعافى ومؤهل لتلقي برامج رعاية لاحقة تسهم في إدماجه في المجتمع.
٨. تغيير بيئة المفرج عنه الخارجية إن كانت السبب في دخوله عالم الإجرام.
٩. تزويد المفرج عنهم ممن تلقوا برامج رعاية لاحقة بأوراق تثبت حسن سيرتهم وسلوكهم التي تساهم في توظيفهم بعد اجتياز البرامج بنجاح.
١٠. عمل شراكات مع مؤسسات مختلفة تساهم في توفير خدمات للمفرج عنهم ووظائف.

قائمة المراجع

١. ابن مارني، نور عزم الليل، يوسف، محمد فتحي، و شهاب، أحمد عبدالحكيم عبدالرحمن. (٢٠١٨). رعاية المسجونين بعد الإفراج عنهم. المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، ع١١ ، ٣٤٧ – ٣٦٧.

٢. أحمد، غويني سيد، و طاشور، عبدالحفيظ. (٢٠٢٠). تشغيل المحبوسين المفرج عنهم كآلية لإعادة إدماجهم اجتماعيا. مجلة قانون العمل والتشغيل، مج٥، ع١ ، ٥٦ – ٧٢.

٣. بن ناهية، زينة، و رحيمة شرقي. (٢٠١٩). الرفض الاجتماعي للمسبوق قضائيا وانعكاسه على العود للجريمة: دراسة ميدانية على عينة من المسبوقين قضائيا العائدين للجريمة بمدينة ورقلة. رسالة ماجستير. جامعة قاصدي مرباح – ورقلة.

٤. بوترعة، بلال، وذياب، سليمة. (٢٠٢١). دراسة نظرية تحليلية لحجم العينة في البحث الكيفي. المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مج٩، ع٢ ، 368. – 355

٥. بومدفع، الطاهر. (٢٠٢١). مرافقة المحبوسين المفرج عنهم لإدماجهم في المجتمع: دراسة حالة وكالة التنمية الاجتماعية. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، مج٤، ع٣ ، ٢٤٦ – ٢٦٦.

٦. بوسكرة، بوزيد. (٢٠٢٠) برامج اعادة الإدماج و دورها في الحد من ظاهرة العود للجريمة. (رسالة ماجستير). جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

٧. برويس، وردة، ودباب، زهية. (٢٠١٩). المنهج الوصفي. مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مج٥، ملحق ، ١ – ٩.

٨. البداينة، ذياب موسي، و مصطفى، محمد السيد زكي. (٢٠١١). التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي. التنمية الإدارية. ع ١٣٠ ، ٨٦ – ٨٧.

٩. البوابة الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٣/٢/١٥. رابط الموقع: https://u.ae/ar-AE/information-and-services

١٠. توفيق، أشرف مصطفى. (١٩٩٨). الرعاية اللاحقة للمسجونين. الفكر الشرطي، مج٧، ع١ ، ٢٦٠ – ٢٧٨.

١١. جباري، ميلود. (٢٠١٦). "الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم وأثرها في الحد من الخطورة الإجرامية." مجلة آفاق للعلوم. ع٤، ١٠٧ – ١١٤.

١٢. الحمايدة، عامر مناور، و التوايهه، عباطه ضبعان. (٢٠١٦). أثر برامج الرعاية اللاحقة في الحد من العود للجريمة من وجهة نظر النزلاء المفرج عنهم (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة.

١٣. الربشي، سعد محمد عبدالعالي، و اليسير، العربي صالح. (٢٠٠٩). ظاهرة العود للإجرام وعلاقتها ببرامج مؤسسات الإصلاح والتأهيل: دراسة ميدانية على مؤسسة الإصلاح والتأهيل الخمس المحلي (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المرقب، الخمس.

١٤. عمر، مهدي. (٢٠١٤) . دور الرعاية اللاحقة للسجناء المفرج عنهم في إنجاح السياسة الجنائية. مجلة أنسنة للبحوث والدراسات. جامعة زيان عاشور الجلفة. ع٢، ٢٢٤-٢٣٣.

١٥.عقيل، أديب زيد، إسماعيل، رندا حبيب، و البرقاوي، هناء محمد شريف. (٢٠١٢). دور البرامج الإصلاحية في تأهيل وإصلاح النزلاء: دراسة ميدانية في سجن مدينة اللاذقية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج ٣٤، ع٢ ، – 153 163.

١٦. غزيل، فاطيمة، و ديلمي، عبدالعزيز. (٢٠٢١). الرعاية النفسية والاجتماعية اللاحقة للمساجين والمفرج عنهم كآلية للوقاية من العود إلى الجريمة. مجلة روافد للدراسات والأبحاث العلمية في العلوم الاجتماعية والانسانية، مج٥، ع٢ ، ٥٣٣ – ٥٤٨.

١٧. محمد، الخير رحمة الله إدريس، و إبراهيم، علي بابكر. (٢٠١٤). الرعاية اللاحقة كمعاملة خاصة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان.

١٨. محمد، ادم موسى حماد، و بلاص، نجلاء عبدالرحمن وقيع الله. (٢٠١٨). مساهمة الإصلاح والتأهيل الاجتماعي في الحد من العود للجريمة: دراسة حالة لسجن اردمتا بولاية غرب دارفور (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النيلين، الخرطوم.

١٩. مطاوع، حسام محمود حسن محمود، و الحوتي، فتحية السيد. (٢٠٢٠). الأبعاد الاجتماعية للعود للجريمة في المجتمع المصري: رؤية سوسيولوجية. مجلة كلية الآداب. ع٦٦ ، ٣٢٨ – ٣٤٥.

٢٠. منصور ، إسحاق إبراهيم. (١٩٩١). موجز في علم الاجرام و علم العقاب. ط٢. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.

٢١. الموقع الرسمي لهيئة تنمية المجتمع، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٣/٢/٢٠، رابط الموقع: https://www.cda.gov.ae/ar/pages/default.aspx

٢٢. الموقع الرسمي لوزارة شؤون مجلس الوزراء لدولة الإمارات العربية المتحدة، تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٣/٥/٢٦، رابط الموقع: https://laws.uaecabinet.ae/ar/law-modifications/1540

٢٣. الموقع الرسمي للنيابة العامة لدولة الإمارات: تاريخ الاسترجاع ٢٠٢٣/٢٥/٥، رابط الموقع: https://www.dxbpp.gov.ae/pdfs/Pr_AR.pdf

٢٤. الوريكات، عادل عواد. (٢٠٠٤). نظريات علم الجريمة، ط١. دار الشروق. الاردن.